

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 20 مارس 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 5980)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

نماذج مضيئة في مسيرة الوطن

الإمارات اليوم

03

السعادة في بيئة العمل

تقارير وتحليلات

04

قراءة في أبعاد أزمة الصحراء الغربية المتصاعدة

05

حكومة «الوفاق» الليبية بين الواقع والمأمول محلياً ودولياً

06

ما دوافع بوتين الحقيقية وراء الانسحاب من سوريا؟

شؤون اقتصادية

07

الكويت تتوقع ارتفاع سعر النفط إلى 50 دولاراً للبرميل في عام 2016

من إصدارات المركز

08

مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية «مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل»



نماذج مضيئة في مسيرة الوطن

«هم حماة الوطن والأمة، هم من يصنع في لحظات مفصلية تاريخاً جديداً لمنطقتنا، سيظلون على الدوام نماذج مضيئة في مسيرتنا الوطنية وتاريخ المنطقة، تذكركم الأجيال بكل فخر واعتزاز»، بهذه الكلمات المؤثرة عبر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، لدى تقديم واجب العزاء إلى أسرتي شهيدى الوطن محمد عبيد الحمودي، وزايد علي الكعبي، اللذين استشهدا خلال أدائهما واجبهما الوطني في عملية «إعادة الأمل»، ضمن صفوف التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية للوقوف مع الشرعية في اليمن، عن اعتزاز الشعب الإماراتي وفخره بأبنائه الأبطال الذين يقدمون البطولات والتضحيات العظام في أعلى صورها وأبهى مشاهدتها في ساحات العز والشرف والبذل. نعم من حق دولة الإمارات العربية المتحدة، قيادة وشعباً، أن تفخر وتعزز بتضحيات أبنائها من القوات المسلحة، الذين يقدمون أروع الأمثلة في الولاء والانتماء وبذل الغالي والنفيس من أجل أن تظل راية الإمارات خفاقة عالية في ساحات الحق والواجب.

لقد أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان عدداً من المعاني المهمة، أولها، أن القيادة الرشيدة تعزز بتضحيات شهداء الوطن الأبرار من القوات المسلحة، وتضعهم في أنصع صفحات تاريخها، وتحتضن أسرهم وذويهم وتقف إلى جانبهم كأسرة واحدة، لأنها تعتبرهم نماذج مضيئة لقيم التضحية والفداء والانتماء، ينبغي تخليدها في ذاكرة الوطن، وترسيخها في عقول النشء والشباب بما يجسدونه من قيم إيجابية تعبر عن أصالة الشعب الإماراتي. ثانيها، تقدير الدور الذي يقوم به أبطال قواتنا المسلحة ليس في الدفاع عن الوطن فقط، وإنما في الدود عن الأمة العربية بأكملها، فهم كما يقول سموه «حماة الوطن والأمة، هم من يصنع في لحظات مفصلية تاريخاً جديداً لمنطقتنا»، وهذا لا شك إنما يجسد إيمان دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية التضامن مع الأشقاء في مواجهة التحديات التي تواجههم، من منطلق وحدة الهدف والمصير، ولهذا فإن الإمارات، وكما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، بمناسبة اليوم الوطني الـ 44 في الثاني من ديسمبر الماضي: «ستمضي في مساندة الأشقاء العرب وتقديم كل دعم ممكن لهم وحماية مرتكزات الأمن القومي العربي من أي تهديد داخلي أو خارجي، وهذا كان منطلقها الأساسي للمشاركة في التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة لاستعادة الشرعية في اليمن». ثالثها، قوة التلاحم المجتمعي، فالتضامن مع أسر الشهداء وذويهم من جانب فئات المجتمع المختلفة، وحرص الجهات الرسمية على تكريم الشهداء، إنما يؤكدان قوة النسيج الإماراتي، وعمق الروح الوطنية الطاغية التي تسري في شرايين كل مواطن ومواطنة؛ تقديراً وفخراً واعتزازاً بشهداء الوطن الأبرار، وهذا ما عبّر عنه سموه، بقوله: «إن الوقفة التاريخية التي وقفتها أسر الشهداء الأبطال وأهاليهم هي وقفة عز وشموخ، وهي تعبّر، إلى جانب المشاعر الفياضة التي أبدتها شعب الإمارات تجاه تضحيات شهدائنا، عن أصالة أبناء هذه الأرض الذين نشؤوا على قيم الولاء والانتماء وحب الوطن، وكانوا بحق أوفياء لسير الآباء والأجداد وتاريخهم وتضحياتهم لأجل هذه الأرض الطيبة».

وتؤكد القيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة أنها ستظل ودية لتضحيات شهداء الوطن الأبرار، الذين يقدمون نماذج مضيئة في مسيرة الوطن والأمة العربية بأكملها، فقد قدموا أرواحهم دفاعاً عن الوطن، وضمناً لحق أجيالنا في العيش في أمن وأمان في الحاضر والمستقبل، وإعلاء لمبادئ الإمارات الثابتة في ترسيخ التضامن العربي المشترك لحماية المنطقة العربية وتحسينها تجاه الأطماع والمخاطر، والتصدي بكل قوة وحزم لكل ما من شأنه أن يقوض أمنها ويهدد استقرارها.

السعادة في بيئة العمل

السعادة هي الغاية التي يسعى إليها كل فرد؛ ولا تتحقق السعادة من فراغ، ولا تأتي من دون جهد، بل لا بدّ من الإعداد والتخطيط لها؛ فالسعادة نتاج جهد منظم وعمل دؤوب يجب أن يؤديه المرء ويستمر عليه حتى تكون السعادة واقعاً معاشاً ومستداماً. وتهتم دولة الإمارات العربية المتحدة بقضية إسعاد المواطنين أيّما اهتمام؛ بل إن هدف القيادة الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، من كل ما تقوم به في الداخل والخارج هو تحقيق هذه الغاية.

كما أنها هدف كل المؤسسات والأجهزة والإدارات المختلفة، بالإضافة إلى التشريعات والأنظمة والقوانين. فسعادة المواطن الإماراتي هي المحرك والموجّه لكل السياسات الوطنية على مختلف المستويات. وقد حققت دولة الإمارات العربية المتحدة؛ بفضل رؤية وحكمة وجهد القيادة الرشيدة، التي تضع الإنسان الإماراتي وسعادته في لبّ اهتمامها، تقدماً غير مسبوق في فترة قصيرة مقارنة بما احتاجت إليه دول ومجتمعات أخرى من عقود طويلة للوصول بشعوبها إلى أعلى مستويات السعادة والرضا؛ حتى أصبح الشعب الإماراتي أسعد شعوب المنطقة، ومن أسعد شعوب العالم أجمع. وبرغم كل ما تحقق؛ فإن الدولة بمؤسساتها المختلفة لا تألو أيّ جهد في سبيل تحقيق أقصى درجات السعادة بشكل مستدام.

وقد أفردت دولة الإمارات العربية المتحدة، والحقيقة أنها انفردت بذلك على مستوى العالم، وزارة متخصصة بذلك، سمّتها وزارة السعادة، هدفها الأول والأخير هو البحث في كل ما يمكن أن يحقق سعادة المواطن، ويحفظ له كرامته ومكانته التي تليق به، ويرفع مستوى معيشته باستمرار. بل إن الشغل الشاغل للحكومة الاتحادية، وفق التغييرات الهيكلية الأخيرة، وهي التغييرات الكبرى في تاريخها، ووفقاً لتوجيهات القيادة الرشيدة، هو تحقيق سعادة المواطن بكل ما تعنيه الكلمة من معنى؛ إذ لدى الحكومة اهتمام منقطع النظير بتوفير الظروف والبيئات التي تساعد وتؤدي إلى تحقيق هذه الغاية، ومن أهمها بالتأكيد بيئات العمل التي يقضي فيها المرء جزءاً كبيراً من وقته، ويكون لها تأثير في سلوكه ومستوى شعوره بالرضا والسعادة تجاه حياته كلها.

وفي هذا السياق تستعدّ الحكومة لإطلاق خطة عمل للسعادة والإيجابية في بيئة العمل في الفترة المقبلة، إدراكاً منها لأهمية هذه البيئة وانعكاساتها المختلفة على مستوى حياة الفرد ورفاهيته وسعادته. وستكون الخطة شاملة وواضحة المعالم بحيث تتضمن مؤشرات قياس محدّدة لمفاهيم السعادة، كما ستضم آليات للقياس، وفي الوقت نفسه تحتوي على تشريعات وسياسات وبرامج عمل ومبادرات، بالتعاون مع كل القطاعات والجهات المعنية في الدولة، على مختلف المستويات الاتحادية والمحلية، بالإضافة إلى القطاع الخاص، وهذا القطاع سيكون له دور مهم في تنفيذ هذه الخطة، وتحقيقها غايتها بشكل شامل ومتكامل، والتي تهدف في الأساس إلى رفع معدلات رضا موظفي المؤسسات الحكومية والخاصة، ومراجعتها كذلك، بما ينعكس بالضرورة على شعورهم بالسعادة والطمأنينة.

إن هذه الخطة من شأنها أن تؤدي إلى ضمان مستوى أعلى من سعادة المواطن الإماراتي، وجميع من يقطنون هذه الأرض الطيبة، ورضاهم، بما ينعكس بالتأكيد على مستوى عملهم وإنتاجيتهم؛ وبالتالي على مستقبلهم ومستقبل هذا الوطن، الذي يعي قيمة الإنسان ويقدرها.

قراءة في أبعاد أزمة الصحراء الغربية المتصاعدة

الجولة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة إلى موريتانيا والجزائر، والمخيمات الصحراوية في وقت سابق من شهر مارس الجاري، أثارت غضب السلطات المغربية، التي اتهمته بأنه وسيط «غير محايد»، والانحياز لجهة «البوليساريو»، بعد أن وصف منطقة الصحراء بـ«المحتلة»، وأكد أنه سيبدل جهوده لتمكين «الشعب الصحراوي» من تقرير مصيره.



وتمس بمشاعر الشعب المغربي قاطبة». بينما رحبت جبهة «البوليساريو» بتصريحات بان كي مون، واعتبرتها تقوية لشرعية وجودها ومشروعية مطالبها.

جولة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الأخيرة بدلاً من أن تحدث اختراقاً حقيقياً في أزمة الصحراء الغربية، عمقت هذه الأزمة، ولا تبدو في الأفق أي مؤشرات للتهديئة، خاصة بعد تصريحات المتحدث باسم مون، والتي أشار فيها إلى «أن الأمين العام يشعر بخيبة أمل لفشل مجلس الأمن في اتخاذ موقف قوي في خلاف بينه وبين المغرب بشأن الصحراء الغربية وأنه سيثير الأمر مع الدول الأعضاء بالمجلس قريباً». ومن جانبها طالبت السلطات المغربية الأمم المتحدة بسحب 84 موظفاً من بعثتها الدولية في الصحراء الغربية التي تسمى اختصاراً (مينورسو)، وذلك بعد يومين من قرارها خفض المكون المدني وإلغاء المساهمات الإدارية في بعثة الأمم المتحدة بالصحراء الغربية، في خطوة اعتبرها المراقبون تصعيداً جديداً للتعبير عن رفض الحكومة المغربية لمواقف وتصريحات بان كي مون الأخيرة، بل ليس من المستبعد أن تتخذ الحكومة المغربية إجراءات تصعيدية أخرى، تؤكد من خلالها سيادتها على منطقة الصحراء الغربية. الجدير بالذكر أن المغرب يسيطر على 80% من مساحة الصحراء ويديرها بصفتها «الأقاليم الجنوبية»، ومدينة العيون أكبر مدنها حيث يتمركز فيها غالبية السكان. أما الـ20% المتبقية من مساحتها فتشكل المنطقة العازلة بين المغرب وموريتانيا وتتميز بعدم وجود سكاني كثيف بها.

قام الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، في وقت سابق من شهر مارس الجاري بجولة إلى موريتانيا والجزائر، والمخيمات الصحراوية في تندوف والسمارة، من دون أن تشمل المملكة المغربية، التي يشير عدد من التقارير إلى أنها لم تتحمس لزيارة مون، واعتذرت بحجة وجود العاهل المغربي خارج البلاد. ولاقت هذه الجولة اهتماماً واسعاً، ليس لأنها الأولى التي تخصص للنزاع في الصحراء الغربية من خلال جولة ميدانية تستهدف الاطلاع عن قرب على أوضاع اللاجئين في المخيمات الصحراوية، وإنما بالنظر إلى سلسلة التصريحات المثيرة للجدل لبان كي مون خلال هذه الجولة، فقد صرح إبان زيارته لموريتانيا بأنه سيبدل جهوداً كبيرة لإرجاع الطرفين إلى مائدة المفاوضات لتمكين «الشعب الصحراوي» من تقرير مصيره لأن هذا أمر أساسي. وفي الجزائر وصف مون منطقة الصحراء بـ«المحتلة» بدلاً من مصطلح «المتنازع حولها» كما دأبت الأمم المتحدة على الإعلان دوماً.

قائمة المصطلحات التي جاءت في تصريحات بان كي مون، مثل: «الاحتلال وتقرير المصير»، بحسب كثير من المراقبين، تخالف القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تصف المنطقة بكونها منطقة غير متمتعة بالحكم الذاتي ولا تصفها بأنها منطقة «محتلة»، كما أن هذه التصريحات قد تعيد النزاع بين المغرب وجبهة «البوليساريو» إلى نقطة الصفر أيضاً. ولعل ما يقلق المغرب في هذا السياق أن مواقف وتصريحات بان كي مون الأخيرة تأتي قبل أسابيع من مناقشة مجلس الأمن الدولي للأوضاع السياسية والحقوقية والاجتماعية في المنطقة، ومدى التزام كل الأطراف وقف إطلاق النار بمنطقة الصحراء، قبل أن يصدر تقريره السنوي المعتاد بهذا الشأن في شهر إبريل المقبل. ولهذا قوبلت هذه التصريحات بانتقاد شديد من المغرب، الذي اتهم بان كي مون بالتخلي «عن حياده وموضوعيته» في ملف الصحراء الغربية، ووصف تصريحاته بأنها «غير ملائمة سياسياً، وغير مسبوقة في تاريخ أسلافه ومخالفة لقرارات مجلس الأمن، كما أنها مسيئة

حكومة «الوفاق» الليبية بين الواقع والمأمول محلياً ودولياً

أعلن المجلس الرئاسي الليبي، الذي تمّ تشكيله بموجب اتفاق الصخيرات بين الأطراف الليبية أواخر العام الماضي، وتدعمه الأمم المتحدة، بدء عمل حكومة «الوفاق الوطني» استناداً إلى بيان التأييد الذي وقّعه أغلبية نواب البرلمان، بعدما عجزت هذه الحكومة عن نيل الثقة تحت قبة المجلس النيابي في طبرق. وقد دعا المجلس المجتمع الدولي إلى قصر التعامل عليها، كما طالب المجلس المؤسسات الرسمية في ليبيا بتسليم السلطة إلى حكومة «الوفاق». فهل ستمكن الحكومة الجديدة من القيام بمهامها فعلاً؟ وما أهم التحديات التي قد تعوق عملها أو حتى تفشلها؟



خاصة أن هذا الدعم يحركه بالأساس الهواجس من صعود تنظيم «داعش» وانعكاسات ذلك بالنهاية على أمن أوروبا والغرب. كما أن استمرار هذا الدعم المعلن غير مضمون بسبب احتمال تغييره إذا ما فشلت الحكومة في بسط سيطرتها ولو على جزء من مؤسسات الدولة التي تعاني معظمها من الاستقطاب بسبب ارتباط بعضها بالشرق وبعضها الآخر بالغرب.

وأخيراً وليس آخراً، وهذا أمر أساسي، من غير الممكن ولا يعد أمراً عملياً ولا واقعياً في ظل الظروف القائمة ممارسة الحكومة لمهامها، خاصة أن هناك حكومتين أخيرتين لهما وجود مباشر على الأرض، وتتمتع كل منهما بحماية ودعم عسكري لا يستهان به. ومن هنا فيبدو أنه أمر ليس واقعياً، المطالبة بانتقال هذه الحكومة إلى طرابلس؛ بل هو مهمة شبه مستحيلة، خاصة من دون دعم وحماية خارجية.

خاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار أن حكومة السراج تواجه معارضة شديدة من جانب الحكومتين المتنافستين، حكومة طرابلس وحكومة شرق ليبيا، فالأولى حذرت حكومة السراج من الانتقال إلى طرابلس، معتبرة أن «حكومة مفروضة من الخارج ولا تتمتع بإجماع الليبيين، لا مكان لها بيننا». بل هدد رئيسها خليفة الغويل باعتقال أعضائها إذا دخلوا طرابلس بوصفهم سلطة جديدة. بينما حذرت حكومة شرق ليبيا التي يقودها عبدالله الثني من أن أي محاولة لفرض حكومة السراج تمثل «اختراقاً للسيادة الليبية وعدم احترام للمسار الديمقراطي».

يأتي إعلان المجلس الرئاسي الليبي بدء عمل الحكومة الليبية المنبثقة منه، بموجب اتفاق الصخيرات، وسط أوضاع محلية وإقليمية ودولية معقدة، وستلقي بظلالها على عمل الحكومة بشكل مباشر. وتتمتع الحكومة الجديدة بدعم الأمم المتحدة، والدول الغربية، وهناك حتى الآن التزام واضح من هذه الدول بدعم هذه الحكومة، وقد هددت بفرض عقوبات على معرقلي الاتفاق السياسي الليبي. ومع كل هذا فإن مهمة هذه الحكومة التي يرأسها فايز السراج لن تكون ميسرة، بل شبه مستحيلة ووفقاً للوقائع القائمة الآن؛ لأسباب منها:

أولاً، ما زالت هناك مشكلة تتعلق بالشرعية؛ فلم يقدّم مجلس النواب حتى الآن بمنح الثقة للحكومة بشكل طبيعي كما يجب. فبعد أن عجزت الحكومة عن نيل الثقة تحت القبة، بسبب معارضة بعض أعضائه لاتفاق الصخيرات، وقّع 100 عضو من المجلس المعترف به من الأسرة الدولية في 23 فبراير الماضي قبول حكومة «الوفاق الوطني» من خارج قبة البرلمان، وقد أيّد أطراف دوليون هذه الخطوة وطالبوا بتمرير هذه الحكومة من داخل مجلس النواب؛ ولكن هذا الطلب لم يتحقق، وقد أعلن أعضاء في الحوار السياسي الليبي رفضهم لبيان المجلس الرئاسي الذي أعلن فيه بدء عمل الحكومة، واعتبروه محاولة للقفز على استحقاقات المجلس بموجب الاتفاق السياسي الليبي، الذي خول مجلس النواب في طبرق صلاحية منح الثقة للحكومة الجديدة. ولكن المجلس برغم الدعوات المتكررة له للقيام بذلك لم يفعل، ويبدو أنه لن يفعل على الأقل في المدى المنظور.

ثانياً، هناك قوى ليبية رئيسية تعارض هذه الحكومة، بل ترفضها جملة وتفصيلاً، ومنها قوى سياسية وميدانية في طرابلس التي يفترض أن يديرها المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته، بينما يسيطر عليها فعلياً جماعات إسلامية مسلحة وخاصة قوات «فجر ليبيا»، وقد أعلنت رفضها لاتفاق الصخيرات برمته. صحيح أن هناك تأييداً من داخل المؤتمر للحكومة الجديدة، ولكن يبدو أن هذا التأييد ليس كافياً إلى درجة أن يمكنها من العمل أو الانتقال إلى العاصمة.

ثالثاً؛ لا يوجد هناك في الواقع دعم دولي واضح المعالم،

ما دوافع بوتين الحقيقية وراء الانسحاب من سوريا؟

مع مواصلة الطائرات الحربية الروسية انسحابها الجزئي من سوريا، عقب إعلان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بشكل غير متوقع، أن موسكو حققت أهدافها في سوريا، تناول المراقبون مدى تأثير هذه الخطوة في الوضع بمنطقة تعاني اضطرابات.



نزوة جيوسياسية

أوضح المحلل السياسي يونيد رادزيكوفسكي أن قرار بوتين الانسحاب من سوريا كشف عن قدرة موسكو على العمل من الناحية الجيوسياسية من دون الاستشارة أو التوصل إلى اتفاق مع آخرين، وهو ما لا تستطيع دول أخرى فعله؛ إذ إن مثل هذه العمليات تتطلب وقتاً طويلاً للتوصل إلى إجماع داخل أروقة الأمم المتحدة، أو غيرها من المنظمات الدولية. وأضاف يونيد رادزيكوفسكي أن عملية الانسحاب تبدو بمنزلة نزوة جيوسياسية لا تخضع لأي منطق، فلا أحد يعلم ما الذي كانت تبحث عنه روسيا في سوريا، وأنه يصعب معرفة إذا ما كانت موسكو قد عززت نفوذها الدولي، بيد أنه قد تبين للعالم أنها لاعب يصعب التكهّن بتحركاته. ولفت يونيد رادزيكوفسكي النظر إلى أن انتهاء الحملة في سوريا يمكن أن يكون جزءاً من استراتيجية روسية تتعلق بأسعار النفط، وبالتالي فإن الانسحاب قد يمهد الطريق لتقليص الدعم الروسي للأسد؛ بهدف التمكّن من إجراء محادثات مع المملكة العربية السعودية بشأن أسعار النفط.

كسر العزلة الدولية

إلى ذلك، قال المحلل جورجي بوفت، إن هدف روسيا الرئيسي في سوريا كان «التغلّب على العزلة الدولية التي نتجت عن أزمة أوكرانيا؛ وهو الأمر الذي تحقق فعلياً». واختتم بوفت حديثه بالقول: «عودة روسيا إلى لعبة السياسة الكبرى حدثت بالفعل».

سلّطت مجلة «ذا أتلانتك» الأمريكية، في تقرير لها أعدّه الكاتب الصحفي في موقع إذاعة «راديو أوروبا الحرة»، روبرت كولسون، الضوء على الانسحاب الروسي من سوريا، والكيفية التي ينظر من خلالها المحللون الروس إلى هذه الخطوة، خاصة فيما يتعلق بتوقيتها والأسباب الكامنة وراءها. وجاءت آراء ووجهات نظر الساسة والنخب الروس، بشأن التدخل العسكري في سوريا والعملية الروسية برمتها، متنوعة ومختلفة.

خطوة غير متوقّعة

فمن جهته، رأى المحلل السياسي، أندريه بيونتكوفسكي، أن قرار الانسحاب جاء مفاجئاً وبشكل غير متوقع حتى بالنسبة إلى القادة الروس أنفسهم، خاصة بعد أن عملت وسائل الإعلام الرسمية الروسية على إقناع الروس لمدة أشهر بأن سبب التدخل في سوريا هو القضاء على «الإرهاب» ومنعه من الوصول إلى روسيا. وأوضح بيونتكوفسكي أن اللقاء المتلفز الذي جمع بين القادة الروس أظهر له أن القرار لم يكن متوقّعاً حتى بالنسبة إلى القادة أنفسهم.

في المقابل أوضح فلاديمير ميلوف، سياسي معارض، نائب وزير الطاقة الروسي الأسبق، أن عملية الانسحاب جاءت في توقيت كانت تخشى فيه موسكو أن تذهب عملية التدخل العسكري برمتها سدى، ولاسيما في ظل انقطاع العلاقات مع تركيا، وعقب تصريح وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، لوسائل الإعلام الألمانية بأن حكومة بلاده تدرس تزويد المعارضة السورية بصواريخ (أرض - جو).

تقسيم سوريا

رأى فلاديمير فرولوف، محلل الشؤون الخارجية، أن الانسحاب جاء في توقيت أصبحت فيه موسكو تفكر في أن النتيجة المقبولة للوضع بسوريا هي تقسيمها؛ شريطة احتفاظ الرئيس بشار الأسد بالمناطق الساحلية، وأنه في حال حدوث طارئ؛ فإنه يسهل فرض السيطرة والدفاع عن تلك المناطق.

الكويت تتوقع ارتفاع سعر النفط إلى 50 دولاراً للبرميل في عام 2016

في شأن آخر، قالت مجموعة بنك برقان الكويتي، أمس السبت، إن أرباحها السنوية الصافية نمت بنحو 23% وبلغت 76 مليون دينار (253 مليون دولار) في سنة 2015، مقابل 61.8 مليون دينار في سنة 2014. وبلغت الأرباح



الصافية للمجموعة 17 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2015 مقارنة بأرباح قدرها 13.1 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014. وقال البنك في بيان صحفي تلقت «رويترز» نسخة منه: إن مجلس الإدارة أوصى بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 18 فلساً للسهم الواحد.

نقلت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا) عن مسؤول كبير قوله: إن الكويت تتوقع أن يرتفع سعر النفط الخام إلى 50 دولاراً للبرميل، وإن الكويت تصدر نحو 2.1 مليون برميل يومياً. ونسبت الوكالة إلى نبيل بورسلي، العضو

المنتدب للتسويق العالمي في «مؤسسة البترول الكويتية» قوله: «الكويت تصدر نحو 2.1 مليون برميل يومياً من النفط الخام، ومن المتوقع أن يصل سعر البرميل خلال عام 2016 إلى 50 دولاراً». وعزا بورسلي هذا الارتفاع المتوقع إلى زيادة الطلب وتراجع المعروض.

وزير بريطاني كبير يستقيل بسبب تخفيضات مزمعة في إعانات الرعاية الاجتماعية

قدّم إيان دانكان سميث، وزير العمل والمعاشات البريطاني، استقالته يوم الجمعة الماضي، مشيراً إلى قلقه بسبب أحدث جولة من تخفيضات الإعانات الاجتماعية، التي تم إعلانها الأسبوع الماضي في خطوة مفاجئة تزيد من الضغوط على وزير المالية، جورج أوزبورن. وقال دانكان سميث، الذي تشرف وزارته على نظام الرعاية الاجتماعية في خطاب استقالته إلى رئيس الوزراء، ديفيد كاميرون، إنه اتخذ هذا القرار بسبب التخفيضات في إعانات العجز. وقال إن مثل هذه التخفيضات لم تكن ضرورية إلا لتلبية الشروط المالية التي حددها أوزبورن. وأشارت نسخة من الرسالة، نشرتها محطة «آي تي في» في «الإنترنت»: «لا أستطيع أن أفهم سلبياً في الوقت الذي تُسنُّ فيه سياسات معينة من أجل الوفاء بالقيود المالية المفروضة ذاتياً، التي أعتقد أنها يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها سياسية، وليست في المصلحة الاقتصادية الوطنية». ويواجه أوزبورن تمرداً متزايداً من داخل حزبه؛ بسبب هذه الخطة التي تشدّد معايير الاستحقاق لإعانة اجتماعية حكومية تدعم العاجزين، أو المصابين بأمراض مزمنة. وستصل هذه التخفيضات إلى 4.4 مليار جنيه إسترليني (6.36 مليار دولار) خلال السنوات الخمس المقبلة.

تنظيم «القاعدة» يتبنى مسؤولية الهجوم على محطة للغاز الطبيعي في الجزائر



أعلن تنظيم «القاعدة» في بلاد المغرب الإسلامي» مسؤوليته عن «إطلاق صواريخ» على محطة للغاز الطبيعي في جنوب الجزائر، بمرر أن «هذه المحطة الصليبية تسرق ثروات منطقة عين صالح»، متحدثاً عن أنه «استخدم صواريخ أرض-أرض متوسطة المدى» في

الهجوم الذي لم يخلف أي ضحايا. وجاء إعلان تنظيم «القاعدة» بعد ساعات من هذا الهجوم الذي تعرّض له مركز مراقبة منشأة للغاز الطبيعي تستغلها ثلاث شركات: جزائرية ونرويجية وبريطانية، وقد قال التنظيم، في بيان مقتضب، إن الهجوم يدخل في سياق «الحرب على مصالح الصليبيين في أيّ مكان، ووقف نزيه سرقة ثروات المسلمين». وقال بيان لشركة «سوناطراك» الجزائرية، التي تستغل هذه المحطة في منطقة الخريشة بمدينة ابن صالح، إن «محاولة اعتداء بالهاون وأسلحة ثقيلة على المنشأة تم إحباطها، وإنه لم يكن للهجوم أي انعكاس على المنشآت ولا على الإنتاج»، كما أكدت شركة «ستانويل» النرويجية، التي تستغل المنشأة هي الأخرى، عدم وقوع أيّ خسائر بشرية بين صفوف عمالها.

مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية «مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل»



بها، ومحاولة الوقوف على إمكانية تحقيق أي من هذه المشروعات، وآثارها على الدول العربية ومستقبلها، وموقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من هذه المشروعات.

وتطمح الدراسة إلى الإسهام في فتح آفاق جديدة للنقاش العلمي الهادئ والمسؤول حول أهمية انضمام الدول العربية إلى أي من هذه المشروعات المقترحة أو مشاركتها فيها، والتوصل إلى نوع من الحكم الموضوعي على آثار كل منها، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مراجع دولية صادرة عن كل من البنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) والدراسات والتقارير الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أدت التغيرات التي شهدتها العالم خلال السنوات الأخيرة

بعد أن حسمت التغيرات التي شهدها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين إمكانية نشوب حرب كونية مدمرة على المدى المنظور، وأصبحت أدوات الصراع الاقتصادية وتقنية بالدرجة الأولى، حيث إن امتلاك الطاقة ومصادرها ورؤوس الأموال والتقنية لم تعد تشكل القوة بمفردها، بل لا بد من حمايتها وإدارتها وتسويقها بكفاءة، مما يستوجب تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية ومنظمات واتفاقيات دولية، فقد بات من المستحيل على دولة ما أن تبقى معزولة عن دول العالم، وألزم ذلك جميع دول العالم الثالث بمحاولة الانضمام أو المشاركة في تكتلات أو منظمات أو اتفاقيات إقليمية أو دولية.

ونظراً إلى أن العالم العربي يمتلك معظم مقومات القوة وعناصرها، لولا التخلف الصناعي والتقني، الذي أدى إلى تصنيف الدول العربية كدول نامية، وجعلها محط أنظار الآخرين ومطامعهم، فإن الدول القوية، رغم بعض الخلافات فيما بينها، تعمل على تقسيم العالم ورسم خريطته المستقبلية وفق مواصفاتها ومصالحها الخاصة، وتتفق على أن وضع الدول العربية الحالي يؤهلها لطرح مشروعات تسهم في تحديد مستقبلها، وتعطل في الوقت ذاته إمكانية تحقيق وحدة عربية أو إسلامية، أو حتى إجراء تنسيق مثمر بين الدول الفقيرة بشكل عام.

لذلك فقد تم منذ سنوات طرح مشروعات عدة، منها ما هو إقليمي مثل مشروع النظام الشرق أوسطي، ومنها ما يربط دول حوض البحر الأبيض المتوسط العربية بأوروبا، عبر مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، إضافة إلى مشروعات دولية تضم دول المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية. ومن أجل ذلك، فقد تم إجراء الاتصالات وعقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات العلمية، التي كان من أبرزها مؤتمرات القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بغية التوصل إلى أفضل السبل لتحقيق ما يمكن تحقيقه من هذه المشروعات، وبغرض التعريف

قد أسهمت في إيجاد اقتصاد إقليمي قادر بمجموعه على أن يتحمل المفاجآت أو المصادفات، وذلك من خلال إنشاء مشروعات استثمارية مشتركة والاستفادة من الموارد البشرية المتوافرة في بعض الدول والتغلب على مشكلات المياه فيها، مع التوجه بشكل أكبر نحو تنويع الاقتصاد والتوجه نحو الصناعة. كما ترى الدراسة أن الدول العربية قد تعاني جراء انضمامها أو مشاركتها في المشروعات الخارجية، بشكل يفوق ما ستجنيه من فوائد إذا لم تعتمد إلى التنسيق العربي عند مشاركتها.

تنتهي الدراسة إلى عدم إمكانية إقامة شراكة فعلية بين الدول العربية والأوروبية بسهولة، فالأمر تكتنفه الكثير من المشكلات والمعوقات، ولن يتم تحقيق تقدم في هذا الاتجاه من دون التغلب على هذه المشكلات والمعوقات، والفرصة كبيرة للتعاون بين الدول العربية وبعضها البعض في مختلف المجالات الاقتصادية، والانطلاق معاً لإحداث تنمية وتطور في المشروعات والمجالات الإنمائية بما يضمن حقوق الجميع. وترى الدراسة أن البديل الأفضل المتاح أمام الدول العربية هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، على أسس مدروسة ومخططة، وأن هذه الوحدة لا تشكل عائقاً أمام أي دولة عربية للانضمام أو المشاركة في مشروع لا يهدد أمن ومستقبل أي طرف عربي، مع الأخذ في الاعتبار أن العبرة ليست بالكتل والمنظمات، بل الأهم من ذلك هو ما سيتم تحقيقه من فوائد ومكاسب بأقل التكاليف والأثمان، التي لا تمس سيادتهم ولا تكبل مستقبلهم وترهقهم.

جدير بالذكر أن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر الباحث، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر. واهتمامنا، في «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، بنشرها يعود بالدرجة الأولى إلى إفساح المجال للقارئ العربي للتعرف على وجهات نظر مختلفة، تتناول بالبحث والدراسة أهم القضايا والتطورات العالمية، في هذه المرحلة الدولية المتغيرة وذات السمات الخاصة.

إلى جعل أدوات الصراع العالمي اقتصادية وتقنية في المقام الأول، وأصبح امتلاك الطاقة ومصادرها ورؤوس الأموال والتقنية غير كافٍ، بل لا بد من وسائل لحمايتها وإدارتها وتسويقها بكفاءة، ولا يتم ذلك بصورة منفردة، بل يتعين إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية ومنظمات واتفاقيات دولية تصل بها إلى نتائجها، لذا أصبح من المهم المشاركة في مثل هذه التكتلات والمنظمات والاتفاقيات.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة أقسام، وهي: أولاً، مشروع النظام الشرق أوسطي. ثانياً، مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية. ثالثاً، مجلس التعاون لدول الخليج العربية. رابعاً، الوحدة الاقتصادية العربية. خامساً، مؤشرات اقتصادية للدول المعنية بالمشروعات الإقليمية في المنطقة، حيث تم استعراض هذه المشروعات من حيث الفكرة والتطور وإمكانية التطبيق، ودراسة الآثار المتوقعة لكل منها على الوضع في العالم العربي، في ضوء المعلومات والبيانات المنشورة حول الواقع الاقتصادي العربي والدول المقترح التعاون معها، لمحاولة الخروج باستنتاجات موضوعية حول البديل الأفضل للدول والشعوب العربية، حاضراً ومستقبلاً.

انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج والاستنتاجات المهمة، من بينها: أن مشروع الشرق الأوسط لن يكتب له النجاح، من دون التوصل إلى سلام عادل وشامل، ومن دون التوصل إلى حل قضايا المنطقة كافة، وإن كانت فكرة النظام الشرق أوسطي تحمل في شكلها النظري منافع محتملة لدول المنطقة وشعوبها، فإن أهم ما يعيها هو أن إسرائيل ستكون في الواقع الدولة الأكثر استفادة من المشروع، وقد يضر المشروع بمصالح الدول العربية في مجموعها. كما أكدت الدراسة أن الملاحظات والمآخذ على مشروع النظام الشرق أوسطي لدى الدول العربية متماثلة تقريباً مع بعضها بعضاً، وأن الأمر يحتاج فقط إلى تبني توجّه وموقف عربي موحد تجاه هذا المشروع. كما تقول الدراسة إنه كلما زادت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ارتباطها اقتصادياً بالدول العربية الأخرى، تكون